

# قطاع الكهرباء في أبوظبي الملامح والتحديات والفرص لتفعيل أسواق مشتركة

شاهد حسن وتركي العقيل وإقبال عدجالي  
وياغافالك بهات

يعد قطاع الكهرباء في إمارة أبوظبي أول القطاعات الكهربائية في دول مجلس التعاون الخليجي التي قامت بتشريع وتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى خصخصة أسواق الكهرباء وإعادة هيكلة القطاع المملوك بالكامل للدولة. فمنذ عام 1998، تم سن العديد من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لقطاعي الكهرباء وتحلية المياه. وبالنظر إلى مراحل التحول في قطاع الكهرباء في الإمارة، يمكن تلخيص أهم الملامح والتحديات والفرص لتفعيل أسواق خليجية مشتركة كما يلي:

تتبنى دولة الإمارات سياسة الإكتفاء الذاتي من الطاقة المبنية على أسس اقتصادية تنافسية كأحد المعايير الأساسية التي تبنى عليها سياسات الطاقة، إلا أن توفير منصة خليجية لتجارة الطاقة بأسعار تنافسية قد يحفز إمارة أبوظبي وبقية الأعضاء من دول مجلس التعاون على المشاركة في الأسواق الخليجية وبالتالي تقليل التكلفة الإجمالية للطاقة المستهلكة محلياً.

تشير التقديرات إلى انخفاض حجم الطلب على الطاقة الكهربائية في دولة الإمارات خلال السنوات القادمة. علاوة على ذلك، سيكون الإنخفاض مصحوباً بزيادة السعة المركبة للقوى الكهربائية في إمارة أبوظبي، خصوصاً بعد تدشين محطة بركة للطاقة النووية بسعة 5.6 جيجاوات المتوقع في عام 2021 أو 2022. ومن المرجح أن ترفع هذه العوامل نسبة فائض الإنتاج، وبالأخص خلال فصل الشتاء، مما يحفز أبوظبي على المشاركة في أسواق تجارة الطاقة الخليجية وبيع فائض الإنتاج، لاسيما أن تشريعات الإمارة المتعلقة بالسماح لأعضاء دول مجلس التعاون استخدام شبكتها الكهربائية تتماشى مع نفس الشروط المفروضة على المستخدمين من داخل الإمارة.

يشكل نموذج "المشتري الرئيسي" المطبق في قطاع الإنتاج في أبوظبي عائقاً أمام خلق أسواق تنافسية لتجارة الطاقة الكهربائية "بدون اعتبار المنافسة الضمنية في اتفاقيات عقود الطاقة". علاوة على ذلك، لا تتيح اللوائح الحالية لمنتجي الطاقة الكهربائية إبرام اتفاقيات عقود الطاقة إلا مع المشتري الرئيسي، مما يقلل تنافسية السوق وورغبة المنتجين في رفع كفاءة الإنتاج أو خفض الأسعار.

يعد عدم توفر المعلومات الكافية المتعلقة بالتكلفة الحدية كتحديد الكمية والوقت أحد عوائق إيجاد أسواق مشتركة. إلا أنه يمكن القول أن تقديم تقديرات تقريبية سيدفع بعجلة السوق في المرحلة الحالية. وفيما يتعلق بأبوظبي فهناك جهود مبذولة للاختبار وتقديم نظام موثوق يمكن من خلاله تحديد الكمية والوقت للتكلفة الحدية التي يمكن للمشتري الرئيسي (أو أي منتج للطاقة) الاستفادة منها في تقديم عروض المتاجرة للطاقة الكهربائية.

يتمثل الدعم الحكومي لمنتجي الكهرباء والماء في الإمارات في الدعم "الضمني" فقط لأسعار الغاز الطبيعي. وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الحكومي للطاقة قد مر بعدة إصلاحات اقتصادية خلال العقدين الماضيين مما أدى إلى رفع التعريفات الكهربائية على شريحة كبيرة من المشتركين، خصوصاً مشتركى تعريفات التكلفة العاكسة. إلا أن التعريفات في قطاع التوزيع تظل مدعومة بنسبة كبيرة للشريحة العظمى من مشتركى القطاع السكني

تسعى إمارة أبوظبي -ضمن جهودها القائمة لتحرير أسواق الكهرباء- إلى تخفيف شروط اتفاقيات عقود الطاقة وذلك بعدم ضمان شراء النسبة الكاملة من الإنتاج بحسب اتفاقيات شراء المشتري الرئيسي للإنتاج. كما تسعى الإمارة إلى تمكين شركات الإنتاج من المشاركة في أسواق بيع الجملة في المستقبل وذلك بعد انتهاء اتفاقيات عقود الطاقة الحالية.

من المتوقع أن يتم إصدار تراخيص مستقلة لنشاط مزاولة تجارة الطاقة في أبوظبي من شأنها أن تدفع بتجارة الطاقة ليس فقط في الأسواق الخليجية بل كذلك في أسواق أبوظبي وأسواق الطاقة في دولة الإمارات. ولتشجيع منتجي الطاقة الكهربائية على المتاجرة في الأسواق الخليجية، من المتوقع أن تسن إمارة أبوظبي لوائح تتيح لهم المتاجرة في الأسواق المستقبلية (على المديين المتوسط والبعيد) بالإضافة إلى السوق اليومي وسوق بيع الجملة.

### رابط البحث

قطاع الكهرباء في أبوظبي الملامح والتحديات والفرص لتفعيل أسواق مشتركة